الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

متطلبات مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي في الجزائر

دراسة حالة – البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي

إعداد الطلبة:

- **منصوري محمد الأمين**
- **زين محمد الزين**
- **زين ياسين**

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. زين يونس

لجنة المناقشة:

مصطفى عوادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
زين يونس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
حاج أحمد فوزي	أستاذ مساعد – ب–	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهــداء

إلى من كانا سببا في وجودي

إلى من بفضلهما رأيت نور الحياة، وتنسمت عبير الأبوة وعبق الحنان

إلى الذي علمني الأخلاق والأدب، ولم يبخل على بشيء ماديا كان أو معنويا

إلى **أبي** الغالي حفظه الله وأطال عمره.

إلى القلب الذي ينبض حبا...حنانا...وعطفا

إلى من تحملت عبء الحياة... وأخفت الألم وراء الأمل

إلى نور دربي... وريحانة حياتي

إلى **أمي** حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي

شكر وتقدير خاص الى الأستاذ الدكتور" **زين يونس** "

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

محمد الأمين & محمد الزين & ياسين

شكر وعرفان

يقول الله عز وجل في محكم تنزيله

(لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على رسول الله صلى

الله عليه وسلم وبعد:

بأخلص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والاعتراف بالجميل إلى كل الأشخاص

الذين ساعدونا في تخطي الصعوبات في إنجاز هذه المذكرة وعلى الجهود المبذولة

والتوجيهات البناءة.

ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور **زين يونس** الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته وكل من ساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وجزاهم الله بخير الجزاء والثواب.

محمد الأمين & محمد الزين & ياسين

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

اهداء

فهرس الموضوعات

المحتـــــــــــــوى	الصفحة
مقدمـــة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية مراجعة الحسابات	5
المطلب الأول: نشأة ومفهوم مراجعة الحسابات	6
المطلب الثاني: أنواع وخصائص مراجعة الحسابات	11
المطلب الثالث: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات	21
المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الرقمي	28
المطلب الاول: نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي	28
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الرقمي	30
المطلب الثالث: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي	31
المبحث الثالث: علاقة مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي تحديات ومتطلبات.	33
المطلب الاول: متطلبات علمية لمراجعة الاقتصاد الرقمي.	33
المطلب الثاني: تحديات مهنة المراجعة الناشئة عن الاقتصاد الرقمي	34
المطلب الثالث: مخاطر مهنة المراجعة في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي	35
خلاصة الفصل	36

الفصل الثاني: اليات حماية المستهلك الالكتروني	
تمهيد:	38
المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري	39
المطلب الأول: تقديم البنك	39
المطلب الثاني: وظائف واهداف البنك الوطني الجزائري	43
المطلب الثالث: تقديم وكالة الوادي	47
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	50
المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي	50
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة:	51
المطلب الثالث: تحليل فقرات محاور الاستبيان	56
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات	62
خلاصة الفصل	65
خاتمة	67
قائمة المراجع	
الملاحق	
ملخص	

فهرس الجدول

الرقم	الجدول	الصفحة
1-1	يبين الاختلافات بين المراجع الداخلي والخارجي	17
2-1	يوضح تطور أهداف مراجعة الحسابات	27
1-2	يوضح الاستبيانات الموزعة والمستردة	51
2-2	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	51
3-2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	52
4-2	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المتحصل عليها	52
5-2	توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية المهنية	53
6-2	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة التعامل مع البنك	53
7-2	توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية المهنية	54
8-2	توزيع عينة الدراسة حسب أسباب التعامل مع البنك	54
9-2	نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية	55
10-2	نتائج اختبار المتوسط الحسابي لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الإدارة المالية للبنك الوطني الجزائري وكالة الوادي	60
11-2	نتائج اختبار المتوسط الحسابي لعلاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتحسين خدمة البنك محل الدراسة	63
12-2	نتائج اختبار المتوسط الحسابي لعلاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في استخدام اساسيات الاقتصاد الرقمي في إرضاء عملاء البنك محل الدراسة	64

فهرس الصور والاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
2-2	شكل يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي	46
3-2	شكل يوضح عناصر مصلحة الصندوق لوكالة الوادي	47

المقدمة

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الرقمي اليوم في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتطورة اساس الادارة الحديثة حيث ان اهم الاتجاهات المعاصرة في تكنولوجيات شبكات الاتصال و رقمنة الاقتصاد هو الدور الاساسي لنظام المعلومات للمؤسسة والذي من شانه تقديم المساعدة للمسيرين في تحكيم بين الخيارات المتعددة عند عملية اتخاذ القرار ومن هنا نتوصل الى حداثة وراي الادارة الحديثة المستندة على اسس الاقتصاد الرقمي والتناسق بين مصالحها وبهذا تتدخل المعلوماتية في تسيير المؤسسات وتصبح من الادوات السهلة التحليل والتشخيص للوصول الى قمة العطاء دون الوقوع في الاخطاء وتعمل على ضبط امور وتغير من الاقتصاد الرقمي من اهم المتغيرات المؤثرة على مراجعة الحسابات بصفة خاصة وعلى الرغم من المزايا المصاحبة للولوج في الاقتصاد الرقمي الا انها ادت الى ظهور العديد من المشاكل التي لم تكن مطروحة في ظل نظام المعلومات اليدوية مثل سهولة ارتكاب جرائم الغش في التعاملات الاقتصادية وصعوبة اكتشافها وكل هذا ساهم في التأثير بشكل جوهري في مهنة المراجعة.

وفي ضوء ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

ماهية التحديات التي تواجه مهنة محافظ الحسابات في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي ؟

حتى نستطيع الاجابة عن الاشكالية الرئيسية بتجزئتها عدة اسئلة فرعية كما يلي:

_هل لمهنة مراجعة الحسابات متطلبات يجب اخذها بعين الاعتبار في ظل الاقتصاد الرقمي في الجزائر ؟

_ماذا نعني بالاقتصاد الرقمي؟

_فيما تتمثل معوقات وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر ؟

❖ فرضيات الدراسة:

في ضوء الاسئلة الفرعية صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

لمهنة مراجعة الحسابات متطلبات يجب اخذها بعين الاعتبار في ظل الاقتصاد الرقمي

- نعني بالاقتصاد الرقمي ذلك الاقتصاد القائم على وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا المتطورة بالأخص الانترنت والتعامل بالمعلومات الرقمية.

- تواجه مهنة مراجعة الحسابات تحديات ومعوقات اهمها في ضعف البنية التحتية وضعف الثقافة التقنية والوعي الالكتروني بين افراد المجتمع وعقبات اخرى قانونية .

❖ **أسباب الدراسة :**

من بين الاسباب الرئيسية التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع.

- حداثة الموضوع وعدم اخذه الاهتمام اللازم في الجزائر.
- معرفة ما مدى انتهاج الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الجديد.
- ما هي اهم الاجراءات التي اتبعها مراجعي الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي.

❖ **أهمية الدراسة :**

نسعى من خلال هذه الدراسة الى ابراز واقع مراجعة الحسابات وكيفية الاستفادة من الاقتصاد الرقمي في ظل التطورات الحديثة.

❖ **أهداف الدراسة :**

من خلال هذا البحث تهدف الدراسة الى تحقيق وضع إطار نظري لمراجعة الحسابات وبيان اهمية الاقتصاد الرقمي في ظل هذا الاخير.

❖ **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في دراسة موضوعنا على المنهج الوصف التحليلي مستعملين اداتي التحليل والوصف لإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بمتطلبات مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي، وكذا أسلوب دراسة حالة تقديم الصعوبات قبل محتوى الدراسة .

❖ **الصعوبات:**

انه من الصعب دراسة موضوع كهذا نظرا لحداثته خاصة في الجزائر وهذا ما يخلق نقص المراجع وكذلك عدم توفر الارقام الدقيقة عن الاقتصاد الرقمي وان كانت موجودة فهي غير دقيقة وهذا ما جعلنا الى عدم تحديد إطار زمني لدراستنا.

❖ **تقسيمات البحث:**

قصد الاحاطة بالموضوع ارتئينا ان نقسم دراسته الى فصلين:

الفصل الاول :

- عموميات حول مراجعة الحسابات.
- مفاهيم الاقتصاد الرقمي.
- متطلبات وتحديات الاقتصاد الرقمي.

الفصل الثاني :

دراسة حالة وطرح استبيان في مؤسسة بنك الجزائر بالوادي

الفصل الأول

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يبدأ عمل مراجع الحسابات من حيث ينتهي عمل المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل العمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة، ويأتي دور مراجع الحسابات بعدها للحكم على مدى سلامة العمليات وخلوها ن التلاعبات والأخطاء وربما الغش.

فمهنة مراجعة الحسابات أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام في وقتنا الحاضر، نظرا لما لها من أدوار على عدة مستويات، فعلى الرغم من أنه في وقتنا هذا كان ينظر اليها على أنها مهنة تكتسب بالممارسة فقط، إلا أنها بحكم توسعها نتيجة لتشعب النشاط الاقتصادي وكبر حجم المؤسسات تزايدت الحاجة إليها، وكان لا بد من إطار نظري يحكمها، فأصدرت مختلف الهيئات الحكومية والمهنية والأكاديمية جملة من التعريفات والأهداف والمعايير محاولة منها حصر الجانب النظري فيها.

ولتحقيق دراسة أكثر تعمق وانطلاقا مما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى مهنة مراجعة الحسابات.

المبحث الأول: ماهية مراجعة الحسابات

وهي تمثل النقدية الواردة والنقدية الصادرة في نهاية السنة المالية، وعمل انتقادات لنظام الرقابة الداخلية والسجلات والدفاتر، والتحقق من أن بنود القوائم المعروضة بطريقة عادلة وصادقة، للحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة لتبرير الرأي الفني المحايد والمستقل حول سلامة وعدالة القوائم المالية ولا بد للشخص الذي يقوم بهذا العمل أن يتمتع ببعض الصفات والمزايا مثل قوة الشخصية والذكاء والرغبة في امتهان مراجعة الحسابات، إضافة إلى حصوله على مستوى معين من التعليم الذي يؤهله كمراجع حسابات قانوني.[1]

[1] يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر، عمان الأردن، 2007، ص5.

وكتحليل لما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور مراجعة الحسابات، مفهومها، أنواعها وأهميتها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم مراجعة الحسابات

1.نشأة مراجعة الحسابات

جاءت مراجعة الحسابات نتيجة الحاجة إلى تحقيق الرقابة من طرف أصحاب المال وقادة الشعوب على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع، الاحتفاظ بالمواد في المخازن نيابة عنهم، حيث يشير التاريخ إلى أن قدماء المصريين والاغريق والرومان كانوا يسجلون المعلومات النقدية ثم يراجعونها للتأكد من صحتها، وكانت هذه العمليات مقتصرة على الحسابات المالية الحكومية حيث كانت تعقد جلسات استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققون تقاريرهم، مع العلم أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحث عملية التسجيل والمراجعة بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المزدوجة التي اكتشفها العالم الإيطالي **لوكا باتشيلو** ونشرها في كتابه الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494م.[1]

كما يجدر الإشارة إلى أن مصطلح المراجعة أصلها إيطالي، وقد مرت مراجعة الحسابات بعدة مراحل من العصر القديم الى يومنا هذا نقسمها كما يلي:

أولا: الفترة من العصر القديم إلى سنة 1500م:

بدأت مراجعة الحسابات في العصر القديم كمهنة غير منتظمة بالوراثة، وكما عرف عن المحاسبة في تلك الفترة أنها كانت منتشرة على الوحدات الحكومية، وكذا المشروعات العائلية وكان الهدف من المراجعة هو الوصول إلى دقة الحسابات، ومنع أي تلاعبات فيها أو غش في الدفاتر، وكان المراجع في هذه الفترة يكتفي بالاستماع إلى الحسابات التي كانت تتلى عليه

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر، عمان الأردن، ط1، 2009، ص24.

ويستعمل تجربته لمعرفة دقة ما كان يسمعه، وهي عملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحيهم.[1]

ثانيا: الفترة ما بين 1500م و1850م:

شهدت هذه الفترة تطور طفيف في علم مراجعة الحسابات وذلك من خلال الثورة الصناعية والتمهيد لها حيث أدى ذلك إلى انفصال الملكية، وزيادة الحاجة إلى المراجعين، وكانت إنجلترا وإيطاليا موطنا لتطور مهنة مراجعة الحسابات، وكان هذا طبيعيا حيث واكبت المحاسبة في التطور حيث تأسست أول جمعية للمحاسبين سنة 1851م بإيطاليا وقد أطلق عليها كلية المحاسبة وكانت تتطلب 3سنوات من التمرين العملي بجانب النجاح في الامتحان للحصول على لقب خبير محاسبي.[2]

ثالثا: الفترة ما بين 1850م-1905م:

مع ظهور النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة وظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا والثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وما زاد الحاح المساهمين في الطلب على مراجعي الحسابات حفاظا على أموالهم المستثمرة في المؤسسات والمشاريع، وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862م، الذي أوجب على شركات المساهمة مراجعة حساباتها من طرف مراجع مستقل، وكان هدف المراجعة في هذه الفترة ينحصر فيما يلي:[3]

- اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب في السجلات
- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبة

[1] القاضي حسين، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية، دار الوراق للنشر، الأردن، 1999، ص1.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص24.

[3] أشتيوي أمين عبد السلام، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة للنشر، بيروت لبنان، ط'، 1996، ص14

رابعا: الفترة ما بين 1905م إلى يومنا هذا:

ان أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية المراجعة، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أسس علمية، اما فيما يخص الهدف منها فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، وانما أصبحت مسؤولية الإدارة بل غرضه الرئيسي هو تقرير مراجع الحسابات المستقل والمحايد حول القوائم المالية ومدى مطابقتها للواقع في تمثيل المراكز المالي للمؤسسة والنتائج المسجلة.[1]

2. مفهوم مراجعة الحسابات:

لقد تعددت تعريفات مراجعة الحسابات، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف المصدرة لها، الأمر الذي نتج عنه اختلاف شكلي في المفاهيم إلا أنها تهدف إلى نفس النتيجة.

3.من حيث الهيئات والأطراف:

نذكر فيما يلي أهم التعاريف:

أ. عرفها مجلس معايير التدقيق الدولي والتأكيد التابع لمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسؤولة بشأن تقييم أو قياس الموضوع.

ب. عرفتها جمعية المحاسبين الأمريكيين منذ سنة 1972م من خلال المفهوم الاجرائي بأنها عملية منتظمة للحصول على أدلة اثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك لتحقيق درجة من التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وايصال النتائج الى مستخدمي المعلومات المتهمين بذلك التحقيق.[2]

[1] محمد سمير الصيان، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1990، ص18.

[2] مصطفى يوسف الكافي، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط1، عمان الأردن، 2014، ص17

ت. عرفها مجلس المحاسبة الأمريكية بأنها عملية منتظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف بنتائج مراجعة الحسابات.[1]

من خلال التعريفات الثلاثة السابقة نستخلص ما يلي:

- مراجعة الحسابات عملية منتظمة
- مراجعة الحسابات عملية قائمة على التخطيط المسبق
- هي عملية يتم فيها جمع الأدلة وقرائن الاثبات المناسبة.
- مراجع الحسابات يبني رأيه حول مصداقية القوائم المالية من خلال البيانات التي تقوم بتجميعها ومقارنتها مع الواقع.
- القائم بهذه العملية هو شخص محايد أي يجب أن يتصف بالاستقلالية
- تنتهي العملية بايصال نتائج الفحص للأطراف المعنيين
- تقوم عملية المراجعة على فحص المستندات والسجلات والدفاتر
- خلاصة عملية المراجعة هي ابداء رأي فني ومحايد حول الوضع المالي للمشروع ومطابقته ليوميات المؤسسة والمصادقة على الحسابات السنوية.

- **تعريف بيوتكس:** مراجعة الحسابات هي فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي، شريطة ألا يكون هو الذي حضرها أو استعملها، بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل.[2]
- **تعريف بولنت وجارمو:** تعرف مراجعة الحسابات على أنها اختبار تقني صارم وبناء أسلوب منظم من طرف مهني ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، ومدى الالتزام بالواجبات في اعداد هذه المعلومات في

[1] محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، فرع محاسبة وتدقيق، علوم تجارية، جماعة الجزائر 3، 2010، ص5

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص24.

كل الظروف، وعلى مدى الالتزام بالقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للحالة المالية للمؤسسة.[1]

- **تعريف مصف الخبراء والمحاسبين المعتمدين الفرنسي:** فهو يعرف عملية مراجعة الحسابات بأنها فحص مهني ومستقل، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما.[2]

- مراجعة الحسابات هي فحص انتقادي للبيانات المالية
- يشترط في شخص المراجع عنصر الاستقلالية إضافة إلى عنصر الكفاءة
- رأي المراجع يكون معللا، أي أنه يتضمن مجموعة من الأدلة
- أن يتأكد مراجع الحسابات من تطبيق القوانين والمبادئ المحاسبية

4.من الجانب الاصطلاحي:

هناك العديد من التعريفات نذكر منها:

أ. مراجعة الحسابات هي عملية فحص شامل للسجلات والحسابات أو الإجراءات التي يقوم بها شخص مؤهل ومدرب على هذه الأعمال تدريبا خاصا.

والهدف هو تقرير إذا ما كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة، وما إذا كانت الأصول قد قيمت تقييما صحيحا وما شابه ذلك، وقد يقوم بها شخص أو موظف من داخل الشركة أو خارجها يعين أو يكلف خصيصا للقيام بهذه المهمة.

وفي أعمال الشركة العادية يكون الهدف الأساسي من مراجعة الحسابات هو تقرير مت إذا كانت المؤسسة تحفظ حساباتها وبياناتها وتمسك دفاترها وسجلاتها وفقا للمبادئ المحاسبية

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[2] محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع محاسبة وتدقيق، علوم تجارية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص6.

المقبولة قبولا عاما وما إذا كانت هذه الحسابات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة وعادلة.

ب. المراجعة علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب، التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف ابداء رأي فني ومحايد في تعبير القوائم الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح او خسارة عن مركزه المالي في نهاية فترة محددة.[1]

وتشتمل عملية مراجعة الحسابات على ثلاث مراحل هي: [2]

أ. الفحص: وهو يقصد به القياس المحاسبي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط الأساسي للمنظمة والتأكد من صحة تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

ب. التحقيق: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري، كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

كما يقصد بها تمكين المراجع من ابداء رأيه الفني فيما إذا كانت العمليات تثبت بصورة عادلة نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص مراجعة الحسابات

هناك العديد من الأسس التي يتم عليها تصنيف عملية مراجعة الحسابات إلى عدة تبويبات، كل تبويب يتضمن أنواع مختلفة للعملية.

[1] الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-12-2015
www.sqara.wordpres.com_auditt2مدونة محمد صالح الفرا

[2] الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-12-2015
www.sqara.wordpres.com_auditt2مدونة محمد صالح الفرا

هذه التبويبات لأغراض الوصف فقط، حيث أن مفهوم مراجعة الحسابات ومبادئه العملية تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها إلى العملية.

وبالرجوع إلى الأدبيات في هذا المجال حيث نجد أن كل من "كوك" و "وينكل" قد صنف مراجعة الحسابات إلى: [1]

- مراجعة الحسابات الداخلية
- مراجعة الحسابات الخارجية
- مراجعة الحسابات الشاملة (الحكومية)
- مراجعة العمليات (مراجعة الأداء أو مراجعة الادارة).

ويمكن القول بأنهما أخذا في الاعتبار أساس الاستقلالية الهدف من عملية مراجعة الحسابات، أما "ليسلس" فقد وضع تقسيمين رئيسيين لمراجعة الحسابات احتوى كل منها على عدة أنواع:

1- التصنيف على أساس نوع المنشئات
2- التصنيف على أساس شروط تنفيذ عملية مراجعة الحسابات

وقد اشتمل الأساس الأول على المراجعة التي تطلب من قبل القوانين ذات العلاقة وهي المراجعة الاختبارية الملزمة قانونيا والمراجعة الخاصة.

أما الأساس الثاني فقد تضمن العديد من أنواع مراجعة الحسابات المتمثلة في الآتي:

- مراجعة الحسابات الكاملة
- مراجعة الحسابات الجزئية
- مراجعة الحسابات المرحلية
- مراجعة الحسابات الاختبارية
- مراجعة الحسابات التفصيلية

[1] زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2009، ص ص 211-212.

- مراجعة الحسابات للمركز المالي
- مراجعة الحسابات الإدارية

ومما سبق يمكن تصنيف مراجعة الحسابات حسب عدة اتجاهات:

1.مراجعة الحسابات من حيث طبيعة المؤسسة: تتضمن المراجعة حسب هذا التصنيف نوعين أساسين هما:[1]

أ. مراجعة الحسابات للمؤسسات العمومية:

تطبق مراجعة الحسابات داخل المنشآت الحكومية أو غير الحكومية أو غير الحكومية والتي تخضع لقواعد الحكومة الموضوعة، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسة فتصنف بالعمومية إذ تمتلكها الدولة ولها رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المنشأة التجارية أو الصناعية، إلا أن طريقة المراجعة واحدة في كلتا الحالتين، وبصدور قانون يوليو 1961م (عهد الاشتراكية) انتقل عدد كبير من شركات المساهمة الى الملكية العامة بالرغم من احتفاظ هذه الشركات بصفتها القانونية وأصبح للدولة حق الرقابة عليها، وقد ترتب عن قانون رقم 129 لسنة 1964م بشأن الجهاز المركزي مراجعة الحسابات والهيئات العامة وما يتبعها من شركات وجمعيات ومنشئات، لأن انتقال المراجعة من مراجعي الحسابات الخاصين بجهاز مركزي يقتضي فترة انتقال، فإن القانون نص على جواز تعيين مراجع الحسابات من بين ما يزاولون المهنة خارج القطاع العام حتى يتم تشكيل إدارة خاصة بهذا الجهاز.

ب. مراجعة الحسابات للشركات الخاصة:

هي مراجعة المنشأة التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو منشآت فردية أو جمعيات، وقد سميت بمراجعة الحسابات الخاصة لأن الذي يمتلك رأسمال محدود هو من الأفراد، فهناك أشخاص في شركات المساهمة وشخص واحد في

[1] الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-11-2015.

المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة مراجع الحسابات بأصحاب هذه المنشئات، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما، وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثلا ملزمة بتعيين مراجع حسابات خارجي ليراجع لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس بالنسبة للشركات الخاصة حيث يرجع حق اختيار المراجع والمهنة المسندة اليه إلى مالكيها.

2.مراجعة الحسابات من حيث الحدود:

تقسم المراجعة حسب هذا المدخل إلى:[1]

أ. مراجعة الحسابات الكاملة أو الشاملة:

عند تنفيذ هذا النوع يعطي المراجع كامل الحرية لتحديد إطار عمله الذي يجب إنجازه، حيث يستخدم أحكامه وكفاءته المهنية في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالعمل المفصل، ومع أن مراجعة الحسابات الكاملة لا تتطلب فحص كل المستندات والأرقام عند توفر نظام ضبط داخلي جيد، إلا أن مراجع الحسابات يتحمل مسؤولية أي خسائر جراء الإهمال أو عدم بذل عناية ومهارة معقولة عند أدائه لعمله.

ب. مراجعة الحسابات الجزئية:

وهي المراجعة التي يتم فيها تحديد العمل المراد إنجازه، أو تفيد بطريقة أو بأخرى صلاحيته في الاستعلام والاستقصاء والفحص، ولا يتعرض المراجع للمساءلة القانونية في حالة حدوث خسائر في الدفاتر والحسابات والسندات التي منع من مراجعتها، ويجب أن يذكر في تقريره الحسابات التي خضعت للمراجعة مثل مراجعة العمليات الخاصة بالمخزن أو عناصر قائمة المركز المالي فقط، أو العمليات الآجلة خلال فترة معينة.

[1] زاهرة توفيق السواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، مرجع سابق، ص ص 216-217.

ت. مراجعة الحسابات المرحلية:

وهي المراجعة التي تختص في فترة زمنية معينة أو حتى تاريخ محدد خلال فترة مالية ما، مثلا شهر أو ربع الفترة، على حسب طلب العميل، وتقع هذه المراجعة داخل نطاق المراجعة الشاملة التي تنفذ فيما بعد، لهذا يجب الاهتمام فيما يتعلق ببعض المراجعات للتأكد من أن جوانب المراجعة الشاملة لم تغفل في إتمام المراجعة الأساسية السابقة.

وبالمثل يجب أخذ الاحتياطات للتأكد من أن العمل الذي تمت مراجعته في المراجعة المرحلية لم يغير.

3.مراجعة الحسابات من حيث درجة الالزام:

وتنقسم مراجعة الحسابات من حيث الالزام القانوني الى نوعين:[1]

1- مراجعة الحسابات الإلزامية:

وهي المراجعة التي يختم القانون القيام بها، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع الحسابات واعتماد القوائم المالية له. ومن ثم يترتب على عدم القيام بعملية المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة، وعن أمثلة المراجعة الإلزامية مراجعة الحسابات لشركات المساهمة، حيث نص القانون رقم 159 لسنة 1981م في المادة 103 على مايلي: "يكون لشركة المساهمة مراجع الحسابات أو أكثر ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المراجعة والمحاسبة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه وفي حالة المراجعين يكونون مسؤولون بالتضامن، واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراجع الأول".

2- مراجعة الحسابات الاختيارية أو غير الإلزامية:

وهي التي دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، ففي المنشئات الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات مراجع خارجي لمراجعة حسابات الشركة، كما وجوده يساهم في زيادة

[1] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص33 34

اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية ونتائج الاعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصية في حالة التصفية أو انضمام شريك جديد.

وفي حالة المنشئات الفردية نرى أن وجود مراجع الحسابات يعزز ثقة المالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم الى الجهات الخارجة وخاصة لمصلحة الضرائب.

3- مراجعة الحسابات من حيث الاستقلالية:

وتنقسم الى نوعين أساسين هما:[1]

1- مراجعة الحسابات الداخلية:

هي المراجعة التي تنفذ بواسطة موظفين من داخل المنشأة، وغالبا هي إدارة المراجعة الداخلية والتي تعتبر من أهم خصائص ومبادئ نظم الضبط الداخلية، حيث تقوم بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة المحاسبية والإدارة، فالمراجعة الداخلية تتمثل في فحص لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها لهذا لا بد من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية عن بقية الإدارات التنفيذية، والهدف من الفحص هو تحديد فعالية وكفاءة نظم المعلومات الداخلية في توصيل المعلومات الملائمة في الوقت المناسب ومدى اتباع توجيهات الإدارة ورفع تقارير نتائج العمليات والأنشطة.

2- مراجعة الحسابات الخارجية:

وقد عرفتها جمعية المحاسبين الأمريكيين على انها فحص انتقادي محايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي حيث لا توجد علاقة بينه وبين إدارة المنشأة، بل أحيانا تكون هناك علاقة استشارية عبارة عن تقدم استشارات لإدارة المؤسسة في شكل نصائح ليست بصانعة قرار ويتم الفحص بموجب عقد وتحدد الأتعاب على حسب كمية العمل المنجز والوقت المستغرق وقوة وضعف النظام الرقابة الداخلية والهدف من المراجعة هو ابداء رأي فني

[1] زاهرة توفيق السواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، مرجع سابق، ص 213، 214

محايد عن صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة خلال فترة معينة لزيادة الثقة وهناك العديد من أوجه التشابه والتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية تتمثل في الآتي:

- كل منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف الى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في اعداد التقارير المالية النافعة.
- كل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعب والغش. كما يوجد أيضا نقاط تداخل أو تكامل بينها يمكن توضيحها في النقاط التالية:
- وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية بعني الاقلال المراجع الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص، وبالتالي توفير وقت وجهد المراجع، فضلا عن كفاءة النظام الكلي لمراجعة لحسابات.
- وجود نظام للمراجعة الداخلية لا يغني عن المراجعة الخارجية وهذا يؤكد صفة التكامل الا أن هناك اختلافات ثم ابرازها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (1-1): بين الاختلافات بين المراجع الداخلي والخارجي

	المراجع الخارجي	المراجع الداخلي
الأهداف	**1.**الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق ابداء الرأي المحايد في سالمة القوائم المالية التي تعدها الإدارة.	خدمة الإدارة وذلك عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ يقدم البيانات الدقيقة والسليمة للإدارة وبذلك يعتبر الهدف الأساسي هو اكتشاف الأخطاء والغش والانحراف عن السياسات الموضوعة.

نوعية من يقوم بالمراجعة	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الإدارة.
درجة الاستقلال	يتمتع بالاستقلال التام عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وابداء الرأي	يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات ولكنه يخدم أخرى.
المسؤولية	مسؤول أمام الملاك ويقدم رأيه الفني اليهم	مسؤول أمام الإدارة ويقدم التقرير الى المستويات العليا للإدارة
نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير المراجعة وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المراجعة	تحدد الإدارة نطاق العمل وتكون منظمة وفق ما تعهد له الإدارة
توقيت الأداء	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في السنة المالية وقد يكون في بعض الأحيان على فترات منظمة خلال كل سنة	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار السنة.

المصدر: محمد سمير الصيان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، مرجع سابق، ص32.

3- مراجعة الحسابات من حيث مدى الفحص:

يندرج تحت هذا التصنيف نوعان من مراجعة الحسابات:[1]

أ. مراجعة الحسابات التفصيلية:

عبارة عن فحص واختيار المستندات والمعاملات بطريقة موسعة لدرجة تغطي جميع المعاملات كلما كان ضروريا، للحد الذي يراه مراجع الحسابات مناسبا يمكنه من ابداء رأيه، ولكن يجب الأخذ في عين الاعتبار الأهمية النسبية في استخدام الأساليب الإحصائية التي تؤثر على كمية العمل لمنجز، ينفذ هذا النوع غالبا في المؤسسات الصغيرة حيث أن نظم الضبط تعتمد على التدخل العميق لأعضاء الإدارة مما يؤثر على طريقة عمل المراجع وتقريره، كما تتبع أيضا في المنشئات الحديثة حيث لا يوجد في الواقع نظم ضبط داخلي في النشاط.

المراجعة الاختيارية:

هي نوع من المراجعات تستخدم أسلوب المراجعة الحديثة، حيث يتم فحص نظم الضبط الداخلي وعملياته، مع اختبارات واتباع أساليب استخدام العينات الإحصائية مما يستوجب الالمام التام بالمفاهيم والطرق الإحصائية.

4- مراجعة الحسابات من حيث التوقيت واجراء الاختبارات:

تقسم المراجعة الحسب توقيت اجرائها الى:[2]

أ. مراجعة الحسابات النهائية:

ترتبط المراجعة النهائية بإعداد الحسابات في نهاية الفترة، عليه تعد مناسبة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن ميزاتها ضمان حدوث أي تعديل للبيانات بعد مراجعتها، وتقليل احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه، أو حدوث ارتباك في العمل لعدم تردده

[1] زاهرة توفيق السواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، مرجع سابق، ص216، 217.

[2] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، مرجع سابق، ص38، 42.

على المؤسسة، ولكن يؤخذ عليه عدة عيوب مثل تأثر النتائج وعدم اكتشاف الغش والأخطاء وأحيانا يطلق على هذا النوع من المراجعة مصطلح المراجعة الكاملة.

ب. مراجعة الحسابات المستمرة:

يتردد فيها المراجع على النشأة خلال الفترة المحاسبة على فترات منتظمة أو غير منتظمة، وتختلف عن المراجعة المرحلية في أنها تنفذ في أي تاريخ، ولهذا لا يتم عادة مراجعة ميزان المراجعة في كل مرة ولكن يمكن ملاحظة الأرصدة الاجمالية الهامة.

أما المراجعة المرحلية فان العمل يتم في تاريخ فترة معينة، ولهذا يمكن مراجعة ميزان المراجعة على حسب الاعداد لحساب الاعداد لحساب الفترة بهدف الإعلان عن توزيعات للملاك.

5- مراجعة الحسابات حسب الاهتمام:

تقسم المراجعة حسب هذا التقسيم الى:[1]

أ. مراجعة الحسابات المالية والمحاسبية:

وهي تنقسم بدورها الى قسمين:

- المراجعة القانونية:

وهي المراجعة الاجبارية للحسابات بمقتضى القانون الذي يلزم كل مؤسسة تجارية على تعيين مراجع الحسابات لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يقوم هذا المراجع المخول قانونيا والمسجل في قائمة المراجعين القانونيين بمهمته التي ستنتهي بإصدار تقرير سنوي يتضمن ملاحظاته على حسابات المؤسسة ورأيه الفني المحايد بالمصادقة أو الرفض التي هي حكم على سلامة وصراحة الحسابات السنوية للمؤسسة وهذا النوع يتم عن طريق عملية سبر

[1] الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/11/27

الآراء أي المراجعة ليست شاملة في كل حسابات المؤسسة وأنظمتها كون هذه المهمة مكلفة وهي خارج نطاق ما يطلب من مراجع الحسابات.

❖ المراجعة التعاقدية:

وهي مراجعة يقوم بها شخص مهني في اطار تعاقدي والفحص هو تظهير الحسابات أي الحصول على حسابات واقعية وصحيحة أي الوصول الى ميزانية جديدة، وتعتمد هذه الطريقة في حالة وجود أخطاء كثيرة تمس مصداقية الميزانية ولا يكون بإمكان الإطارات المالية في المؤسسة المشغولين بالمهام الروتينية بعمليات البحث والتطوير والتنقيب فنلجأ الى طرف خارجي مختص بهذا العمل وتتطلب عدة سنوات لأنها مراجعة شاملة لمحاسبة المؤسسة ومحاولة تفسير كل الحسابات بالرجوع الى تاريخ المؤسسة ثم اقتراح الحلول والتعديلات للوصول الى القوائم الصحيحة.

ب. المراجعة العملية:

نشأت بعد المراجعة المالية والمحاسبية ويتعلق الأمر بمراجعة أنظمة وإجراءات تسيير المؤسسة والحكم على مدى فعاليتها وتحقيقها.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات

1- أهمية مراجعة الحسابات:

تكمن أهمية مراجعة الحسابات في أنها وسيلة تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يتخذها المراجع لإبداء رأيه الفني الذي يقدمه للأطراف الطالبة له، لاتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية.

ومن بين المستفيدين من عملية مراجعة الحسابات نجد:

أ. إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعدادها من قبل مراجع حسابات محايد ومستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات وكذا درجة الاعتماد عليها، كما

أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع أو المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح، مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافاتهم.

ب. المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأسمالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، ما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لا تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام مراجع الحسابات بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك العقد التأسيسي وقانون الشركات، كما أن تقرير مراجع الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد ويضمن لهم أكبر قدر ممكن م العائدات بأقل نسبة من المخاطر.

ت. البنوك: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض وقبل أن توافق على منح تلك القروض فإنها تقوم أولا بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال الخاصة بتلك المؤسسات أو المشروعات وذلك لضمان قدرتها على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

ث. العاملين: المستخدمين والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافاتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

ج. العملاء أو المستهلكين: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وخصوصا إذا كانوا معتمدين عليها كمورد أساسي ورئيسي للبضاعة أو المواد الأولية.

ح. الدائنين والموردين: يعتمد هؤلاء على تقرير مراجع الحسابات بصحة وسلامة القوائم المالية، بحيث يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزام وكذا معرفة درجة السيولة لديها، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم.

خ. الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدها المؤسسات أو المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم سياسات

اقتصادية للدولة أو فرض ضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوقة ومعتمدة من جهات محايدة.

وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند اصدار المعايير علم 2002 أن أهمية المصلحة العامة تمكن في أن مراجعة الحسابات هي:

- تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة واستغلال موارد المؤسسات بكفاءة عالية
- هي تساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.

2- أهداف مراجعة الحسابات:

مما سبق ذكره فإن التطور التاريخي لمراجعة الحسابات قد صاحبه تطور في الأهداف، وهذا راجع إلى التطور الذي مس الشركات نفسها وكذلك أعمالها، فقديما كان هدف المؤسسة صغيرا ونشاطها بسيطا، وكانت تهدف عملية مراجعة الحسابات الى اكتشاف الأخطاء والسرقة التي تتم م طرف المستخدمين حيث أن المراجع كان يستعمله مالك الشركة وليس الأطراف التي تسير أداء إدارة الشركاء.

وفي القرن 18م أدى التطور الذي شدته الشريكات وتشعب نشاطاتها وزيادة رؤوس أموالها إلى ظهور شركات المساهمة، مما زاد الحاجة إلى شخص يقوم بعملية فحص والتحقق من أداء إدارة الأموال التي تقوم باستثمارها تلك المؤسسات، والذي يتم عن طريق مراجع الحسابات.

والجدير بالذكر أن تطور أهداف مهنة مراجعة الحسابات تعود الى القضاء الإنكليزي، ولعل الدليل على ذلك العبارة المشهورة للقاضي " لوباس" في قضية "حلج القطن" سنة 1896م، والتي وصف فيها المراجع بأنه كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء أثر المجرمين.

والمغزى من هذه العبارة أن الهدف الأساسي من عملية مراجعة الحسابات ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش، وإنما يظهر ذلك كنتيجة ثانوية لعملية المراجعة.

وبشكل عام فإن هدف مراجعة الحسابات هو إعطاء رأي فني ومحايد عن كون التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي ونتائج أعمال الفترة للمؤسسة محل المراجعة.

كما يمكن تقسيم الأهداف إلى أهداف تقليدية وأخرى حديثة كما يلي: [1]

1.الأهداف التقليدية: ويمكن تقسيمها بدورها إلى فرعين: [2]

أ. الأهداف الرئيسية: وتتمثل في العناصر الأتية:

- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الاعتماد عليها
- ابداء رأي فني يسند إلى أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي

ب. الأهداف الفرعية: وتتمثل في العناصر التالية:

- ❖ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء وتلاعبات وغش
- ❖ تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والتلاعب بوضع إجراءات تحول دون ذلك مما يزيد الثقة في القوائم المالية وإدارة المؤسسة.
- ❖ اعتماد الإدارة على مراجعة الحسابات من خلال تقريرها في رسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات المناسبة لاستثمارهم.
- ❖ مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة المستحقة
- ❖ تقديم التقارير المختلفة وملأ الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة مراجعي الحسابات

2.الأهداف الحديثة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[3]

- ❖ مراقبة الخطة ومحاولة تنفيذها لمعرفة مدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وتبيان أسبابها ومحاولة معالجتها لتحقيق نتائج إيجابية.
- ❖ تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المرسومة من طرف الإدارة المالية للمؤسسة
- ❖ تحقيق كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الاسراف في جميع نواحي النشاط

[1] خالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار التشغيل للنشر، الأردن، 1998، ص10

[2] الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-12-2015

http :www.accarab.accarab.com

[3] الموقع السابق ذكره www.accarab.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 24.11.2015

❖ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع

كما أن هناك أخرى تتمثل في:

- التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الأخطاء والتزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية.
- التأكد من صحة القيود الختامية وخلوها من الأخطاء المحاسبية والفنية سواء كانت المعتمدة منها أو غيرها نتيجة الإهمال.
- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

ومن خلال هذه الأهداف العامة لمراجعة الحسابات يمكن استخراج الأهداف الميدانية والعملية ونذكر منها:

أ. عرض القوائم (الافصاح): يهدف مراجع الحسابات من خلاله الى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها، فضلا عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى، مما يجبر مراجع الحسابات على التقدير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية القوائم المالية المفحوصة والمعلن عليها.

ب. الشمولية: يعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات، وحتى يتأكد المراجع من ذلك عليه طلب كل الدفاتر والسجلات الخاصة بالمؤسسة والاطلاع عليها، وذلك بغرض توفير المعلومات المحاسبية الشاملة التي تعبر عن وضعية المشروع.

ت. الوجود: هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود مالي، ويقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المالية للمؤسسة كالاستثمارات والمخزونات لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى كالديون، النفقات، الإيرادات، وبذلك يتأكد مراجع الحسابات أيضا من وجودها أي واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقا أو ديونا أو إيرادات أو نفقات وهمية.

ث. الملكية: يقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة، أي أن هناك مستند قانوني يثبت ذلك، وإذا كان هناك ما يثبت غير ذلك فلا يحق للمؤسسة تسجيلها في الوثائق المحاسبية، ومن حق مراجع الحسابات التأكد من صحة المالكية.

ج.التقييم: معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات قد تم تقييمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.

ح.التسجيل المحاسبي: يقصد به أن العمليات قد تم تجميعها بطريقة صحيحة كما قد تم تسجيلها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، واعتماد طرق ثابتة من سنة إلى أخرى، ويقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت أي أدرجت فيها المعلومات اللازمة.

خ.ابداء رأي فني: الهدف الأساسي لمراجع الحسابات هو إعطاء رأي فني مستقل ومحايد مدعم بأدلة وقرائن اثبات حول تمثيل القوائم المالية المراجعة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

لذلك ينبغي على مراجع الحسابات في إطار عملية المراجعة القيام بفحص والتحقق من العناصر التالية:

- الاجراء والطرق المتابعة
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم
- تقييم الهيكل التنظيمي
- محاولة الكشف عن حالات التلاعب والغش والأخطاء والتزوير

كما يمكن تلخيص التطورات التي شهدتها أهداف مراجعة الحسابات في الجدول التالي:

جدول رقم(1-2): يوضح تطور أهداف مراجعة الحسابات

الفترة	الهدف من المراجعة	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850م	اكتشاف الاختلاس والغش	تفصيلي	غير مهمة
1850-1905م	اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي	اختباري	بداية الاهتمام
1940-1960	مراقبة الخطط وتقييم النتائج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960 إلى الآن	تحديد عدالة المركز المالي	اختباري	أهمية جوهرية للبدأ بعملية مراجعة الحسابات

المصدر: غسان فلاح المطاردة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006، ص18

في قراءة للجدول يمكن أن نستنتج أن الفترة التي صاحبتها التطورات على مستوى الأهداف، هي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية، والتي كانت بمثابة نقطة التحول التي انبثق عنها ظهور الشركات الكبرى التي تغير نشاطها عن السابق، من مؤسسات بسيطة إلى

مؤسسات كبرى ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة، وملكية منفصلة عن الإدارة، مما زاد الحاجة إلى مراجعة الحسابات لتحقيق أهداف المؤسسة بدقة وكفاءة أكبر.

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الرقمي

أدت الثورة المعلوماتية الى فتح الباب لحدوث تغيرات كبيرة وامتدت لتشمل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي حولت المجتمعات من مجتمع قائم على الانتاج الصناعي الى مجتمع قائم على الانتاج المعلوماتي.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي

ان التطور الكبير والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ادى الى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي والمنتجات الرقمية مما ساعد المنظمات لدخول العالم الافتراضي للأعمال لذا ينبغي التطرق الى مفهوم الاقتصاد الرقمي من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريف الاقتصاد الرقمي

1- يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمرين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة اخرى بما يحقق الشفافية والفورية والانتاجية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما , وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي واصلاح الاليات الاقتصادية والتجارية والمالية , وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتحويل وتغيير انماط الاداء الاقتصادي في المال والاعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي الى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت او المنافسة بالوقت . ويساعد الاقتصاد الرقمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول الى الاسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول اليها فالماضي كما يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين

المتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التامين والصناعة والمنتجين والاجهزة الحكومية والجمارك والضرائب وغيرها.[1]

إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة الى الاقتصاد القائم على الانترنت، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات او المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، والمنتجات الرقمية.[2]

ثانيا: هيكل الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الالكترونية التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكة المعلومات الداخلية واخرى دولية. يعتبر البريد الالكتروني ومواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الالكترونية , اي تبادل السلع والخدمات والاموال عبر الانترنت او تحويل الاموال بين البائعين والمشترين والبنوك باستخدام الاموال البلاستيكية (بطاقات الائتمان الدائن والمدين)بالبريد الالكتروني عبر الانترنت والادوات الالكترونية الاخرى ,ويشمل الاقتصاد الرقمي ايضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية بالجملة او بالتجزئة عن طريق قنوات التوزيع الالكترونية وهي ما يسمى بالبنوك الالكترونية ويحقق ذالك بسرعة المعاملات والتجديد المستمر فيها . وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي بتصميم مواقع على شبكة الانترنت كتالوج الكتروني للتعريف بالشركة ونشاطها وخطتها ومراكزها المالية واسواقها واهداف تصديرها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية. وتستخدم الشركات ايضا المؤتمرات المعدة بالفيديو والمؤتمرات التليفونية لنفس الأغراض.[3]

[1] فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الانترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 25.

[2] نجم عبود نجم، الادارة الالكترونية "الاستراتيجية والوظائف والمشكلات ", دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص 88.

[3] فريد النجار، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع معلوماتي ومن ثم تشجيع بناء الحوكمة الالكترونية والشركة المساهمة الالكترونية والتجارة الالكترونية والبنوك والصيرفة الالكترونية والإدارة الالكترونية ويحتاج كل ذلك الى التطور المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة عن طريق زيادة اعداد الحواسب الالكترونية واستخدامها في المعاملات واستخدام البرمجيات الجاهزة والمفصلة في ادارة الانشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وادارة الموارد البشرية والانشطة التعليمية والادارية , وفي ما يلي اهم مزايا وخصائص الاقتصاد الرقمي.[1]

_ سهولة الوصول الى مصادر المعلومات

يتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة ضرورة توفر البنية التحتية وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الموارد المالية واستخدام الاموال الالكترونية والبلاستيكية.

_ المنافسة وهيكلة السوق في ظل الاقتصاد الرقمي

يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات والتجارة الإلكترونية وتختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي والاجمالي وتأثير شبكات المعلومات للمعايير العامة. وتأثير تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة واساليبها وتحسين المراكز التنافسية. ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ويجب ان تتكامل التكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلف وخاصة التصنيع والزراعة والاستثمار.

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 95.

_ مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا اساسيا بالاستخدام الفعال في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الرأسمالي والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية. تؤثر الانترنت في اساليب اداء المعاملات التجارية واساليب العمل

_ الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية وتساعد مهارات ادارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات الاساسية والهامة بطريقة أكثر كفاءة وتأثيرا.

_ آليات الاقتصاد الرقمي:

تأخذ المعلومات الاقتصادية اشكالا مختلفة في الاقتصاد الرقمي فقد تكون في شكل كلمات او اصوات او اشكال توضيحية كلها قد تكون رقمية او غير رقمية. ويقصد بالمعلومات " الانالوج " تلك المعلومات الموجودة على اشرطة ممغنطة او افلام التي لايمكن تخزينها في الحواسب الالكترونية او تحويلها.

المطلب الثالث: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي

ان الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية وخصوصا الانترنت، فانه يعتمد على الأسس والمبادئ التي اخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسات السائدة على نطاق واسع. ومن افتراضاته مايلي:[1]

[1] نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص 95.

1-قانون الاصول الرقمية: ان الاصول الرقمية لا تشبه الاصول المادية ولا يستهلك عند استخدامها حيث ان الشركات لا تستطيع ان تنشا القيمة من استخدام هذه الاصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب تغيير الالية التنافسية في مجالها

_ اقتصاديات الحجم الجديد: تقوم اقتصاديات الحجم التقليدي على ان انتاج الحجم الصغير من خلال شركات صغيرة كلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجدوى الاقتصادية وانجازها من قبل شركة كبيرة حيث يتيح اجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الانترنت

_ اقتصاديات النطاق الجديد: ان فضاء الاعمال وتقديم الخدمات عبر الاصول الرقمية لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت حيث ان اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل على انتاج عدد من المنتجات المتنوعة على الات الخط الانتاجي، الا ان اقتصاديات النطاق ظلت تعاني من ضعف التنوع والمرونة مما يحدمن القدرة على الاستجابة

_ ضغط التكلفة لكل صفقة: أدت الانترنت الى حالة جديدة في اجراء الصفقات الامر الذي يدفع الى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبذلك تكون فرصة صنع النقود من خلال نقرات ذات امكانية عظيمة

_ اعادة توازن العرض والطلب: في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التفكير القائم على الطلب

_الاقتصاد هو اقتصاد السرعة الفائقة: الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة ووسيلته الاقمار الصناعية والبريد الالكتروني، ان هذه السرعة ادت الى حاجة الشركات تتسم بالسرعة والرشاقة في الحجم.

_تكلفة المنتج الرقمي: حيث ان انتاج النسخة الاولى تكون في الغالب مكلفة جدا ولكن انتاج نسخ اخرى عنها تكون رخيصة جدا

_ الكفاءة والرافعة: ان الانترنت بوصفها التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات المفتوحة مع عدد لا متناهي من المستفيدين في الكرة الارضية اوجدت كفاءة عالمية من خلال الحجم الكبير من النشاط.

المبحث الثالث: علاقة مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي تحديات ومتطلبات.

المطلب الاول: متطلبات علمية لمراجعة الاقتصاد الرقمي.

إن عمل محافظ الحسابات في بيئة الاقتصاد الرقمي يتطلب تأهيلا علميا يتناسب مع التطورات التقنية وامكانية التعامل مع الوسائل والتقنيات المعلومات التي يتطلبها العمل في بيئة الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال:

_ ضرورة التزود بالمعرفة التقنية:

لكي يواكب محافظ الحسابات التغيرات العميقة في بيئة الاعمال الاقتصادية الحديثة في ظل الاقتصاد الرقمي أصبح عليه لزاما الالمام بالمفاهيم الحديثة المرتبطة مع التطور السريع في مجال الاقتصاد الرقمي وهي:

- اتفاقيات تبادل البيانات
- عمليات رقمية امنة
- النقد الرقمي
- رموز العمليات
- استخدام الاساليب الرياضية والاحصائية في اختيار تقييم العينة
- نقطة البيع
- البطاقات الذكية
- الجودة الشاملة لخدمة مراقبة الحسابات
- يجب على محافظ الحسابات على ان يكون على علم بالتطورات الحديثة

_ مواصلة التعليم المستمر:

يجب على مراجع الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والمراجعة في سبيل التعرف على اهم التطور التي تحصل في المجال

المطلب الثاني: تحديات مهنة المراجعة الناشئة عن الاقتصاد الرقمي

ان تطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال واهم التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في مستوى المهارات المعرفة المطلوبة من ابرز التحديات التي انعكست عن بيئة الاعمال والارشادات التي تهدف الى تطوير واصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني وخاصة في ما يتعلق في الاقتصاد الرقمي وان المناهج المحاسبية الا انها بحاجة الى سعة الافق في التعليم المحاسبي وادراك تأثيرات التقنية والعولمة باعتبار ان تطوير مناهج التعليم المحاسبي هو المدخل الصحيح لتطوير المهنة.

ويمكن عرض التحديات الناشئة عن الاقتصاد الرقمي والتي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة كما يلي:

_ التأهيل العلمي والعملي: ان قضية تطوير المهارات والمعرفة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي من اهم التحديات التي انعكست على بيئة الاعمال ونظرا لان مكاتب المراجعة تمثل جزءا من المنظمات التي لها دور فعال في المنظومة الاقتصادية فانه لزاما عليها على ان تعمل على تطوير ادائها لكي يواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة من خلال الاقتصاد المعرفي حتى يكون المراجعين قادرين على مواكبة التطورات في أنظمة المعلومات.

_ الضرائب: اثارت مسالة فرض الضريبة على وسائل الاقتصاد الرقمي العديد من التحديات وصعوبة اثبات التعاملات والعقود، اضافة الى البعد المكاني للأنشطة الخاضعة للضريبة.

المطلب الثالث: مخاطر مهنة المراجعة في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي

_ المخاطر المتصلة: هي عبارة عن اخطاء مادية او اخطاء احتيال في نظام المحاسبة في وضع الكشوفات المالية، ومن ثم قلت الحاجة للمستندات الورقية نظرا لإدخال البيانات مباشرة الى النظام وهذا يؤثر في طبيعة اجراءات التحقق المطلوبة ومداها وتوقيتها.

_مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر الناتجة عن عجز اجراءات التحقق وفشل اجراءات المراجعة الخارجية في توليد ادلة عن اخطاء ملموسة شرط انها قد خلت في نظام المحاسبة، حيث يكون المدقق هو المسؤول عن اداء عملية جمع الادلة التي تدير عملية الاكتشاف.[1]

[1] فوزي الحاج احمد و سليمان زواري فرحات، (28.27 أفريل 2018) مخاطر التدقيق في ظل التجارة الالكترونية، واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية، ص 6_7.

خلاصة الفصل:

الاقتصاد الرقمي الجديد، هو الاقتصاد القائم على وسائل الاتصال الحديثة بالأخص الانترنت يتعامل مع المعلومات الرقمية ويتسم بالعديد من الخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي السريع والاستجابة المباشرة فيه أكثر كفاءة وفعالية.

برز الاقتصاد الرقمي مع نمو وانتشار الانترنت التي لها دور كبير في تفعيلها من خلال تقليص التكاليف واتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات كما ان لها دور في احداث تغيرا على العمليات المالية وغيرها.

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك الوطني

الجزائري BNA (وكالة الوادي)

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل الأول الى ماهية ومراجعة الحسابات والمفاهيم الأساسية للاقتصاد الرقمي وذلك من خلال التعرض إلى ماهية الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى تطبيقات الاقتصاد الرقمي، وبالإضافة واقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي.

بينما في هذا الفصل قمنا بالدراسة التطبيقية، حيث تم دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالة الوادي حيث تعرضنا فيه إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري لوكالة الوادي، وذلك من خلال تقديم استبيان موجه لزبائن البنك بولاية الوادي، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، ويهدف هذا الفصل إلى الإلمام بكافة الجوانب النظرية البنك الوطني أهم الأساليب الإحصائية متمثلة في المتوسط والانحراف المعياري.

ولتوضيح كل هذه المفاهيم تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث الى التعريف بهذا البنك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري (BNA) ومن اجل ذلك سوف يتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب نتعرض في المطلب الأول إلى تعريف البنك من خلال اعطاء بطاقة تعريفية له، أما في المطلب الثاني فسنحاول معرفة وظائف واهداف البنك الوطني الجزائري وفي المطلب الاخير استعرضنا الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تقديم البنك

وفي هذا المطلب سنحاول اعطاء بطاقة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى القروض التي يقوم بمنحها.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري عبارة عن شركة أسهم SOCIETTE PAR ACTION تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر رقم66/178 الصادر في 13/06/1966 م ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة براس مال قدره 20 مليون دينار جزائري حيث انه في عهد الاستعمار كانت هناك بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي[1]:

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة والذي أدمج في 01 جويلية 1966م
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على ثلاث وكالات والذي أدمج في 01 جويلية 1967م:
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا الذي يحتوي على06 وكالات والذي أدمج في01 جانفي 1968م:

[1] موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz ، 14/05/2022.

- بنك باريس وهولندا الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي من سنة 1968م
- مكتب معسكر للخصم الذي يحتوي على واحدة والذي أدمج في جوان.

في عام 1982م تمت اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم انشاء بنك متخصص، (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتمويل الحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت.

وفي سنة 1988 م وفي إطار الاصلاحات التي فرضها القانون رقم88/01 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم فانه تم تحويل البنك الوطني الجزائري الى مؤسسة مالية ذات أسهم براس مال يقدر ب 3.4 مليار دينار جزائري.

وبفضل قانون النقد والقرض رقم90/10 من 14 أفريل 1990م الذي شكل الاصلاح الجذري للنظام المصرفي، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل.

وفي جوان من عام 2009 تم زيادة رأس مال البنك الى 41600 مليار دينار جزائري عن طريق اصدار 27000 سهم بمليون دينار للسهم.

الفرع الثاني: القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري

وهي تمثل في الاتي:[1]

اولا: القروض قصيرة الأجل

وهي قروض موجهة لتمويل الأصول الجارية او خزينة المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

[1] موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz ، 14/05/2022.

1 – قروض الصندوق:

وهي قروض يمنحها البنك لعميله على حساب خزينته وبالتالي يجمد هاته الأخيرة وذلك مقابل وعد بالتسديد مع الفائدة ويمكن تصنيف هاته القروض الى ما يلي:

1-1 تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض موجهة لتغطية العجز المؤقت في خزينة العميل او لتمويل الأصول الجارية مثل شراء المواد.

1-2 القرض على المكشوف

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل نقصا في الخزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في امكانية ترك العميل لكي يكون مدينة في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل الى سنة.

1-3 القروض الموسمية:

يوجه هذا النوع من القروض الى العملاء الذين يمارسون نشاطات موسمية بمعنى انها تستعمل لمواجهة

حاجيات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمى.

1-4 تسبيقات على الفواتير: وهي قروض مضمونة برهن فواتير.

2. القروض التي تتطلب ضمانات حقيقية

وهي قروض قصيرة الأجل يشترط لمنحها تقديم ضمانات عينية ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

2-1 تسبيقات على الاسهم:

وهي قروض مضمونة برهن الاسهم مثل سندات الخزينة.

2-2 تسبيقات على البضائع:

وهي نوع قديم من القروض تقدم للعميل لتمويل مخزون معين وللحصول على بضائع كضمان للبنك ويجب على البنك التأكد من وجود هذه البضاعة في مخازن العميل والتأكد ايضا من مطابقتها للمواصفات

2-3 تسبيقات على الصفقات العمومية:

هي قروض توافق خصوصيات المؤسسات العمومية تمنح هذه الأخيرة برهن لصفقة عمومية وهي عبارة عن اتفاق للشراء او تنفيذ اشغال لصالح السلطات العمومية.

3. القروض بالتوقيع:

يعني أن البنك لا يعطي قروضا وانما يمنح ثقة فقط ويضطر لمنح النقود في حالة عجز العميل عن التسديد، تسجل القروض بالتوقيع في البنود خارج الميزانية عبارة عن وعد بالدفع لكن بمجرد الدفع الفعلي للقرض يصبح قرض الصندوق ويسجل في الميزانية ويتم تكوين مؤونة له ويمكن أن نميز نوعين اساسيين وهما:

3-1 الكفالة:

هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود بذمة العميل (المدين) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها ويستفيد هذا العميل من الكفالة في علاقاته مع الجمارك، ادارة الضرائب، النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية ... الخ

3-2 الضمان الاحتياطي:

هو عبارة عن تعهد بضمان القروض الناتجة عن خصم الأوراق التجارية.

4 -القروض التوثيقية:

هي نوع من القروض تستعمل في المعاملات التجارية الدولية من اجل تصدير واستيراد البضائع والمعدات.

ثانيا قروض متوسطة وطويلة الاجل: تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها مدتها وموضوعها لذلك نميز طرقا اخرى لتمويلها من بينها:

1 -القروض المتوسطة الاجل:

توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات أي تمويل الأصول التي يتماشى عمرها مع مدة القرض مثل الآلات والمعدات.

2 -القروض طويلة الاجل:

وهي القروض التي تتجاوز مدتها 7 سنوات ويوجه هذا النوع من القروض التمويل نوع معين من الاستثمار

المطلب الثاني: وظائف واهداف البنك الوطني الجزائري

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري واهدافه

الفرع الأول: وظائف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة اهمها:[1]

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الاشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد اما نقدا أو الأجل أي عند حلول أجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من اجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).

[1] موقع البنك الوطني www.bna.dz، 14/05/2022

- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا او عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطيد والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك،
- يمنح قروض بجميع اشكالها سواء كانت قروض او تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها. • اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان او بدون ضمان ناتج عن تحقيق عملية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي يتم دفعها مباشرة من طرف العميل.
- يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم (شراء اوراق تجارية) وصولات الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول الى امر ناتج عن العمليات التجارية والصناعية والزراعية والمالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وادارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد واعادة خصم القيم
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى
- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء او البيع وكذلك الأوراق العامة كالشراء او البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا او لأجل كذلك عمليات تعاقد أو الإقراض او الاقتراض.
- اكتساب اموال من العمليات التالية: البيع، الايجار، وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة، التي تخصص نشاط البنك او المتعاملين معه.

- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات او شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق اهدافه وتطوير الاعمال الخاصة به.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها:[1]

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية
- ادخال التقنيات والوسائل الحديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ضل الاصلاحات النقدية. ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع... الخ.
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في احداث التنمية الاقتصادية.

[1] موقع البنك الوطني www.bna.dz، 14/05/2022

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

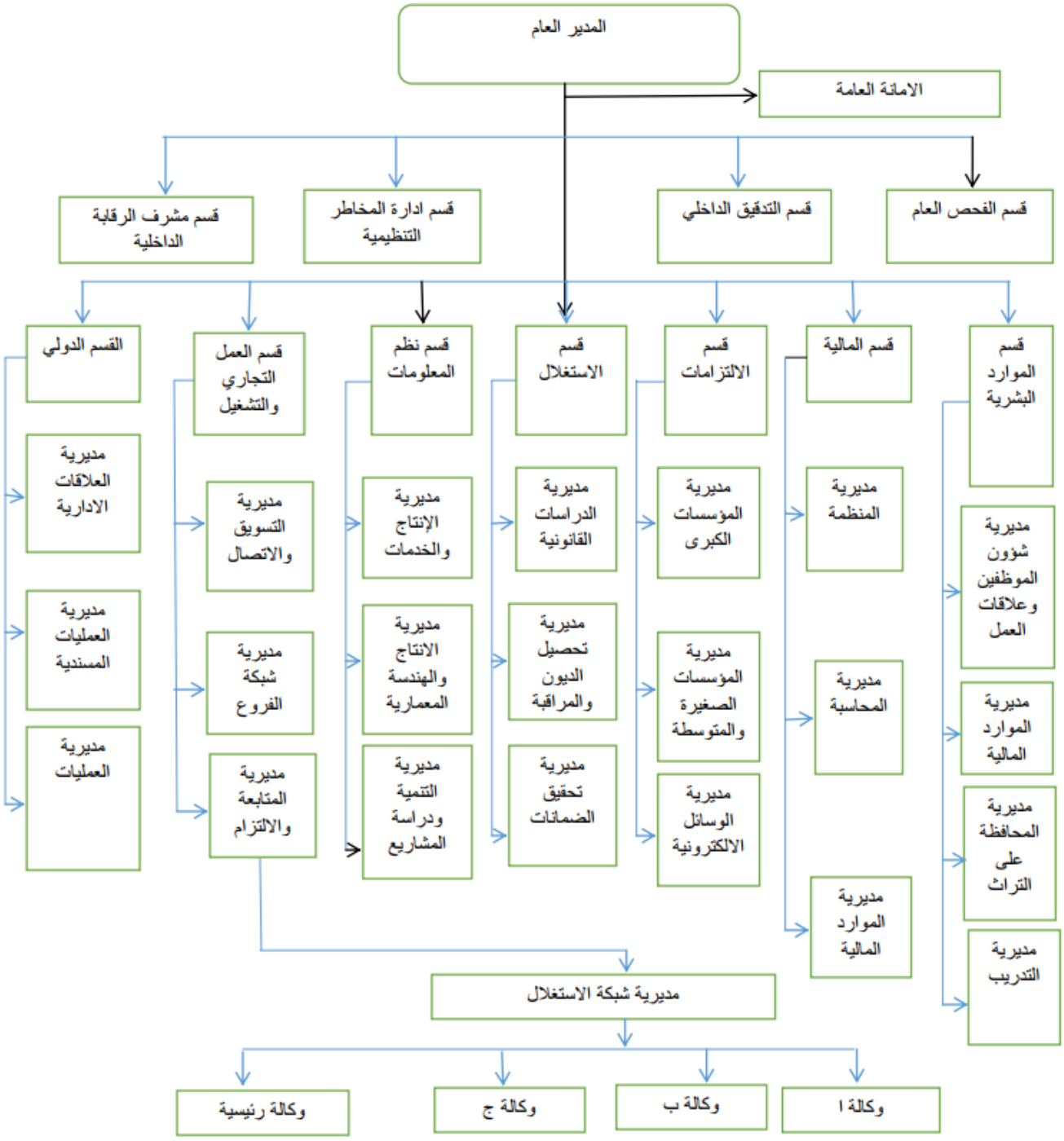

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بنك bna

المطلب الثالث: تقديم وكالة الوادي

نشأت وكالة الوادي سنة 1988 وتضم حاليا 11 عاملا ورقمها في التقسيم البنكي هو 710 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزاءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التوقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي

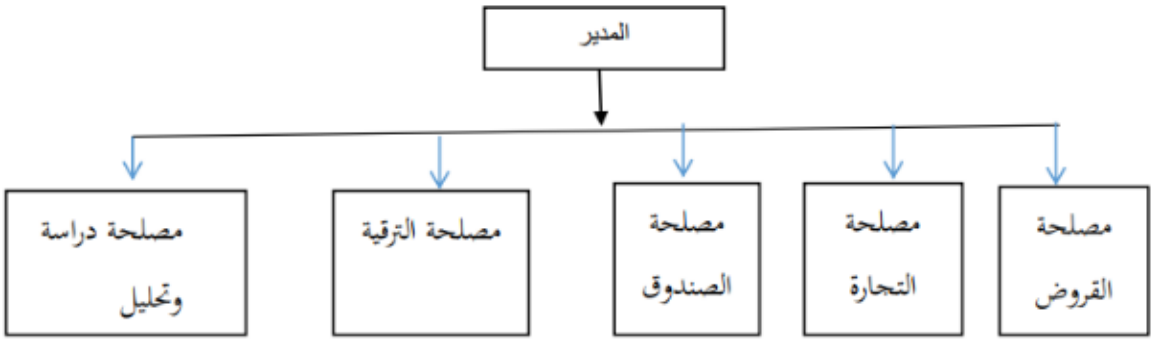

المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي

- يرأس وكالة الوادي كأي مؤسسة أخرى مدير، يعد المسؤول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة. ويساعده في ذلك نائب له مكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال.

كما تضم هذه الوكالة 6 مصالح أساسية وهي:

-مصلحة أمانة التعهدات

-مصلحة الصندوق

-مصلحة التجارة الخارجية

-مصلحة ترقية التجارة

- مصلحة دراسة وتحليل الأخطار

- مصلحة القروض

- مصلحة أمانة التعهدات : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات) فتح، تغيير غلق، اعتراضات، مصادرة موقوفة، ... الخ (كما تجمع ضمانات القروض لترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية.

ويسهر على متابعة القروض الممنوحة وإنجاز العملية المتعلقة بتجسد التعامل اليومي بين الوكالة، البنك والعملاء، وهي تحتوي مصلحة الصندوق: تعتبر أنشط مصلحة الأعلى:

الشكل (2-3) عناصر مصلحة الصندوق لوكالة الوادي

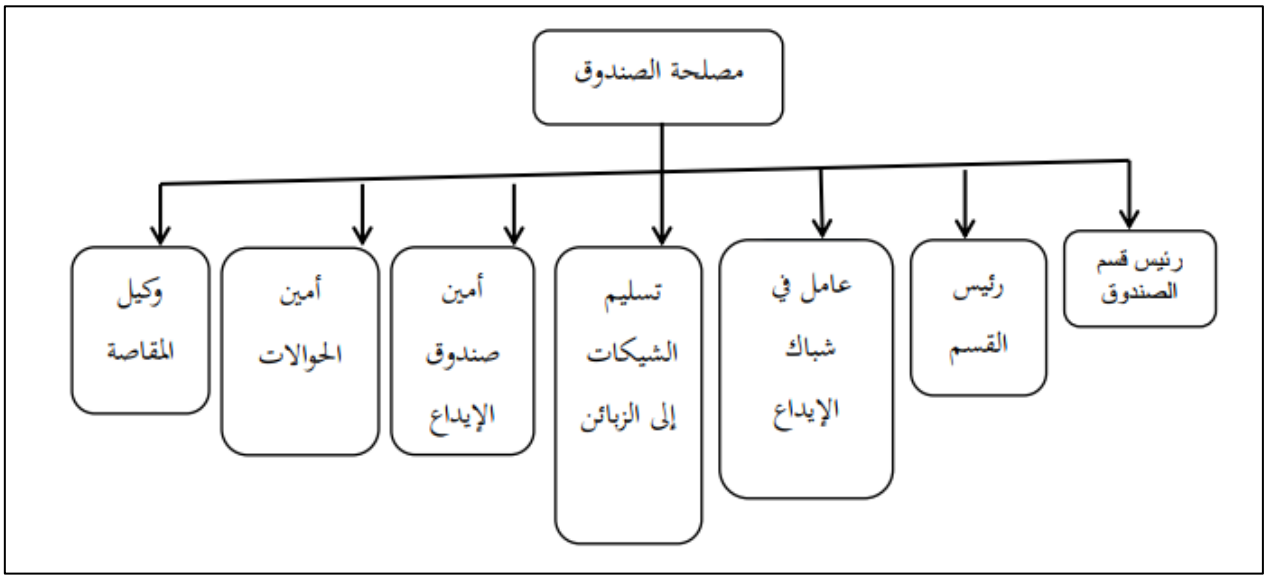

المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي

ومن مهامها:

عملية السحب والإيداع.

-تقديم دفتر الشيكات.

قيام بعمليات التحويل

- الاكتتاب والتجديد في سندات الصندوق.

مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من ناحية المالية النقدية أو بيع وشراء العملة أو في شكل الاعتماد المستندي (كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صور تحويلات إضافية إلى إعداد المحاسبة المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو التهريب).

مصلحة ترقية التجارة:

تقوم بدراسة السوق من محيط البنك والإطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب أكبر عدد من الزبائن ويبرز نشاط هذه المصلحة في تتعدد نشاطا وإتساع دائرة اختصاصها.

مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:

وتعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث أن طلبات القرض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سوى كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعاملات وتأخذ مقابل ذلك ضمانات تتم تحيدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون الضمان استرداد القروض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة.

مصلحة القروض: ومن مهامها:

-القيام بجمع الموارد اللازمة للبنك والسهر على تحقيق الأهداف المسطرة.

-دراسة الوضعية المالية للعملاء.

-إعداد طلبات القروض.

- إعداد إحصائيات سداسية وفصلية حول موارد الاستخدامات.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

من اجل دراسة موضوع البحث بطريقة متميزة، اقتربنا أكثر من الواقع من خلال النزول إلى الميدان والتعرف أكثر على واقع استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) التي تنشط داخل الجزائر.

المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي

1 – تحديد مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من قسمين، يتعلق الأول ببنك من البنوك العاملة بالجزائر وهو البنك الجزائري الوطني (BNA) ولقد تم اختيار البنك على غيرها من المؤسسات كونه البنك الأكثر استعمالا للوسائل التكنولوجية، وأكثرها عرضا لخدماته عبر شبكة الإنترنت، أما القسم الثاني يتعلق بمجموعة من زبائن البنك على مستوى منطقة الوادي.

ومن أجل التأكد من استخدام البنك التكنولوجيات المعلومات والاتصال ومدى تأثيرها على رضا عملائها، قمنا بتوزيع استبيان يحتوي على المعلومات الشخصية لكل زبون كالجنس؟ الوضعية المهنية؛ أقدمية التعامل مع البنك ... الخ، بالإضافة لاحتوائه على بعدين، يتناول البعد الأول أسئلة حول توظيف أساسيات الاقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، أما البعد الثاني فيتناول أسئلة حول دور أساسيات الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة الخدمة ورضاء العملاء، مستخدمين في ذلك سلم لديكارت ذو الثلاثة درجات: غير موافق محايد، موافق مع إعطاء الدرجات3،2،1، على التوالي.

الجدول رقم (2-1): الاستبيانات الموزعة والمستردة

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
البيان	العملاء	النسبة (100%)
الاستبيانات الموزعة	15	%100
الاستبيانات المستردة	15	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

2 -أساليب التحليل الإحصائي: من اجل تحليل البيانات قمنا باستعمال برنامج spss17.0

ومن خلاله اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية:

- تحليل التباين الأحادي لفرضيات الدراسة بهدف الكشف على اتجاهات أفراد العينة تجاه أسئلة الدراسة.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة:

نقوم بتحليل عينة الدراسة:

الجدول رقم (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
الفئة	التكرار	النسبة (100%)
ذكر	11	73.33
أنثى	04	26.66
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

يلاحظ من الجدول ما يلي: أن نسبة إجابات الذكور أكثر بكثير من إجابات الإناث حيث بلغت نسبة إجابات الذكور 73.33 % أما نسبة إجابات الإناث26.66% وهذا راجع لكون

المترددين على البنك أكثرهم رجال الطبيعة المجتمع التي قليلا ما يكون فيه للمرأة حساب بنكي، لهذا ترددها على المؤسسة البنكية قليل جدا.

الجدول رقم (2- 3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
الفئة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 30	03	73.33
40-13	04	26.66
50-41	05	%100
أكبر من 50	03	
المجموع	15	

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستخلص: أن الإجابات متنوعة ومتقاربة بين مختلف الفئات العمرية وهذا إن دل على شيء فهو قدرة البنك على تلبية حاجيات ورغبات مختلف أعمار العملاء

الجدول رقم (2- 4): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المتحصل عليها

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
الفئة	التكرار	النسبة (%)
شهادة علمية	07	46.33
شهادة مهنية	05	33.33
لا شيء	03	20
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستخلص: أن البنك يتعامل مع مستويات تعليمية مختلفة وهذا يفسر إن طريقة تحاوره وتعامله مع الزبائن يمكن لمعظمهم استيعابها وتقديمه لخدمات تتماشى مع مختلف المستويات، وهذا راجع أساسا لدرايته التامة بالبيئة التي ينشط فيها.

الجدول رقم (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية المهنية

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
الفئة	التكرار	النسبة (%)
إطار موظف	04	26.33
تاجر	04	26.33
موظف	03	20
مهنة حرة	03	20
عامل	01	6.66
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستخلص: أن الإجابات الزبائن متنوعة بين مختلف الفئات والذي يدل على تنوع عروض وخدمات البنك بما يتناسب مع مختلف وقدرات العملاء.

الجدول رقم (2- 6): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة التعامل مع البنك

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
الفئة	التكرار	النسبة (%)
حساب شخصي	09	60
حساب تجاري	06	40
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

ويتضح من الجدول أن البنك يقدم اختياراته أمام عملائه، فللعميل الحق الاختيار في طبيعة حسابه، ولا يضع أمامه البنك أي شرط يحول دون قيامه بذلك.

الجدول رقم (2- 7): توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية المهنية

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
الفئة	التكرار	النسبة (%)
أقل من سنة	01	6.66
2-1	03	20
4-3	04	26.66
أكثر من 4 سنوات	07	46.66
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي: معظم العملاء فاقت مدة تعاملهم معهما الأربع سنوات، يرجع هذا أساسا إلى عدم وجود البنك على الساحة المصرفية الجزائرية.

الجدول رقم (2- 8): توزيع عينة الدراسة حسب أسباب التعامل مع البنك

	البنك الوطني الجزائري (BNA)	
الفئة	التكرار	النسبة (%)
جودة الخدمة	07	46.66
تكنولوجيا متطورة	07	64.66
أسعار مناسبة	01	6.66
أسباب أخرى	0	0
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

ويتضــح من الجدول أعلاه ما يلي: أن معظم العملاء يتعاملون مع البنك بســبب جودة الخدمات المقدمة بالإضافة الاستخدام التكنولوجيا المتطورة.

-اختبار الفرضيات :

من اجل التأكد من صحة الفرضية من عدمها، قمنا باختبارها مستخدمين في ذلك إلى معامل الارتباط وكانت النتائج كالآتي:

1- الفرضية الثانية: يمكن أن تساهم استخدام اساسيات الاقتصاد الرقمي في إرضاء عملاء محل الدراسة.

الجدول رقم (2- 9): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

البيانات الإحصائية	عدد الافراد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	15	0.69	دال احصائيا
رضا العملاء	15		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (spss.2019)

يوضح لنا الجدول أعلاه وجود دلالة إحصائية بين رضا زبائن البنك وبين استخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال وجود معامل ارتباط0.69. المشار إليه بمعامل بيرسون، وهذا ما يثبت صحة الفرضية. حسب اعتقاداتنا يعود السبب في ذلك لتطلع المجتمع خدمات تعتمد في تقديمها على الوسائل التكنولوجية، بحيث حتى وان استخدمت البنوك الجزائرية تكنولوجيا بسيطة يكون لها تأثير واضح على الزبائن، لهذا أصبح عليها اخذ هذا الأمر بعين الاعتبار لكسبهم والمحافظة عليهم.

المطلب الثالث: تحليل فقرات محاور الاستبيان

1 – تحليل فقرات محور أساسيات الاقتصاد الرقمي (تكنولوجيا الإعلام والاتصال):

للتعرف على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين نوعية الخدمة في البنك محل الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات المحور الأول من الاستبيان، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

أولا: قياس دور أساسيات الاقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين نوعية الخدمة.

الرقم	العبارات	التكرار			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		موافق	غير موافق	محايد			
01	تشعر أن البنك يمتلك مكونات تكنولوجية حديثة ومتطورة تواكب التطورات الحالية.	13	–	02	2.88	0.87	عالية
02	يتواصل البنك الذي تتعامل معه من خلال موقع الكتروني خاص به	10	–	05	2.72	0.06	عالية
03	ترى بأن المعلومات التي يقدمها موقع الالكتروني للبنك تتلاءم واحتياجاتك المختلفة	10	01	04	2.55	0.14	عالية
04	الموقع الالكتروني للبنك كفيل بتقديم خدمات جيدة للزبون	10	–	05	2.66	0.11	عالية
05	يقوم البنك بإصدار نشرات الكترونية تضم كافة المعلومات المتعلقة بنشاطاته	10	01	04	2.50	0.01	عالية

06	تلجأ للخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك خلال أيام العطل أو السفر أو الأعياد	14	-	01	2.88	0.87	عالية
07	تشعر بأن الخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك يتم تحديثها وتطويرها عبر موقعه الالكتروني باستمرار	11	01	03	2.61	0.75	عالية
08	تواجهك أي مشاكل عند استخدامك (موقع – بريد) البنك	10	02	03	2.44	0.01	عالية
	المتوسط الحسابي العام				2.66	0.41	عالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات التي جمعت بالاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS

يتبين من الجدول رقم (2-9) أن المتوسط الحسابي العام لتحسين نوعية الخدمة في البنك بلغ

2.66، وهو متوسط يقع في مجال الفئة الثالثة (3- 2.36) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة عالية، وهو ما يعني أن أفراد المجتمع وبصفة عامة يوافقون بدرجة عالية على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقوم بتحسين نوعية الخدمة في البنك.

ويتضح كذلك من الجدول أن المتوسطات الحسابية تقوم بتحسين نوعية الخدمة في البنك تتراوح بين 2.44و 2.88 أي أن جميع أفراد المجتمع يوافقون بدرجة عالية على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساعد في رفع فعالية وكفاءة عمليات الإدارة المالية، وهي مرتبة كما يلي:

جاءت في المرتبة الأولى العبارات التالية " تشعر أن البنك يمتلك مكونات تكنولوجية حديثة ومتطورة تواكب التطورات الحالية "، " تلجأ للخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك خلال أيام العطل أو السفر أو الأعياد.." بمتوسط حسابي2.88 للعبارات الثلاث والانحراف المعياري يقدر ب0.87 للعبارتين، مما يدل على أن تكنولوجيا المعلومات تعمل على إزالة الحواجز

والربط بين العملاء وإدارة البنك من خلال شبكات الاتصالات، وبالنسبة للعبارة الثانية تدل على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحقق السرعة لإيصال العمليات بين البنك والعملاء.

أما في المرتبة الثانية العبارة التالية " يتواصل البنك الذي تتعامل معه من خلال موقع الكتروني خاص به ". بمتوسط حسابي2.72 والانحراف المعياري يقدر ب 0.06، مما يدل على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة لدى البنك محل الدراسة تعمل على ترقية وتطوير الخدمات التي يقدمها لجذب عدد كبير من الزبائن ... الخ.

و يليه في المرتبة الثالثة نجد العبارة التالية " **الموقع الالكتروني للبنك كفيل بتقديم خدمات جيدة للزبون** ". بمتوسط حسابي2.66 والانحراف معياري0.11 مما يدل على أن البنك يوفر موقع جيد للعملاء بالإضافة إلى استخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ونجد في المرتبة الرابعة العبارة التالية "**تشعر بأن الخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك يتم تحديثها وتطويرها عبر موقعه الالكتروني باستمرار** "بمتوسط حسابي2.61 لكلاهما والانحراف المعياري يقدر ب 0.75 ويقصد بذلك النوعية والسرعة والاهتمام الذي يقوم بها البنك لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإنجاز الخدمات البنكية.

وتليها في المرتبة الخامسة العبارات التالية " **ترى بأن المعلومات التي يقدمها موقع الالكتروني للبنك تتلاءم واحتياجاتك المختلفة** "يقوم البنك بإصدار نشرات الكترونية تضم كافة المعلومات المتعلقة بنشاطاته ". بمتوسطات حسابية كالتالي2.55:، 2.50 وانحرافات معيارية كالتالي

0.14:، 0.01 مما يدل على أن إدارة البنك تقوم مهتمة بتقديم أجود الخدمات للبنك.

2- تحليل فقرات محاور أثر استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي على رضا الزبائن

للتعرف على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين الأداء المالي في الإدارة محل الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

مجتمع الدراسة على عبارات المحور الثالث من الاستبيان، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

ثانيا: قياس أثر استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي على رضا العملاء

الرقم	العبارات	التكرار			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		موافق	غير موافق	محايد			
01	ساهمت الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنك في تقديم تسهيلات عند فتح حساب لدى البنك أو دراسة ملف قرض	13	-	02	2.88	0.05	عالية
02	ساهمت الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنك في التجاوب معك من خلال التحصيل والشكاوى وطول فترة الانتظار	14	-	01	2.94	0.57	عالية
03	يتيح الموقع الإلكتروني للبنك على تصميم مخطط اتصالي معك	10	03	02	2.38	0.11	عالية
04	هناك خطورة عند تقديم معلوماتك الشخصية عبر بريد أو موقع البنك	10	-	05	2.77	0.98	عالية
05	يحرص الموقع الإلكتروني للبنك على تحقيق الجودة في الخدمات البنكية	10	01	04	2.50	0.01	عالية

06	ساهمت الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنك على تجنب سلبيات تقسيم العمل وتقديم الخدمة في وقت أقصر	12	-	03	2.88	0.11	عالية
07	تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في ترسيخ ثقافة تسييرية وثقافة الجودة في كل خدمة من خدمات البنك	13	01	01	2.83	0.86	عالية
08	ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحقيق أبعاد جودة الخدمات البنكية	12	-	03	2.66	0.33	عالية
	المتوسط الحسابي العام	-	-	-	2.74	0.30	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات التي جمعت بالاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول رقم (1-10) أن المتوسط الحسابي العام الاستخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي يقدر ب 2.66، وهو متوسط يقع بمجال الفئة الثالثة من المقياس الثلاثي (3- 2.36) وهي الفئة التي تشير على درجة موافقة عالية، وهو ما يعني أن أفراد المجتمع بصفة عامة يوافقون بدرجة عالية على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في تقديم خدمات تقوم بإرضاء العملاء ويتضح كذلك من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين2.38-2.94 أي أن جميع أفراد المجتمع يوافقون بدرجة عالية على أن استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي تساهم في إرضاء العملاء وهي مرتبة كما يلي:

جاءت في المرتبة الأولى العبارتين التاليتين **ساهمت الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف البنك في التجاوب معك من خلال التحصيل والشكاوى وطول فترة الانتظار** "**يحرص الموقع الالكتروني للبنك على تحقيق الجودة في الخدمات البنكية** " بمتوسط حسابي2.94 وانحراف معياري0.54، مما يدل على أن التطور التكنولوجي المتسارع يؤدي إلى رفع مستوى الرضا عند المتعاملين وجذب متعاملين جدد، وبالتالي زيادة نصيب وحصة المؤسسة هذا ما يؤدي إلى زيادة إراداتها. وتليها العبارة التالية ": **يتيح الموقع الالكتروني للبنك على تصميم مخطط اتصالي معك** " بمتوسط حسابي2.88 وانحراف معياري0.11 مما يسمح بإنجاز الأعمال في وقتها الشيء الذي يؤدي إلى خفض التكاليف. وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة التالية" **تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في ترسيخ ثقافة تسييرية وثقافة الجودة في كل خدمة من خدمات البنك** "بمتوسط حسابي2.83 وانحراف معياري0.86 هذا يدل على أن المؤسسة تعمل على تلبية مطالب السوق المتغيرة والسيطرة عليها باستخدام وسائل تكنولوجيا وشبكات اتصالات متطورة، مما ينعكس على زيادة مردودية إدارة البنك ، ويدل أيضا على أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لها دور فعال في تقليل التكاليف واكتشاف خدمات جديدة، جاء في المرتبة الرابعة العبارة التالية "هناك خطورة عند تقديم معلوماتك الشخصية عبر بريد أو موقع البنك" بمتوسط حسابي2.77 و انحرف معياري 0.98.

هذا يدل على أنعدم التمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات استخداما جيدا يعرض العميل للخطر. وجاء في المرتبة الخامسة كل من العبارة التالية: " تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على خفض تكاليف المنتجات والخدمات والعمليات "، بمتوسط حسابي2.50 وانحراف معياري. 0.14 حيث توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال معرفة قيمة وتفصيلية بتكاليف الخدمات والعمليات والإيرادات والعوائد المحققة، وهذا ما يؤدي إلى تقوية الوضع المالي للمؤسسة من خلال تحقيق إنتاجية أعلى.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

الغرض اختبار هذه الفرضيات تم استخدام المتوسط الحسابي، حيث تتمثل قاعدة القرار بقبول أو رفض فرضيات الدراسة فيما يلي :

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من " 2 " فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل الفرضية البديلة.

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي المحسوب أصغر من " 2 " فإنا نقبل الفرضية الأساسية ونرفض الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الرئيسية:

تم القيام باختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال اختبار كل متغير من متغيرات أداء البنك، وكانت الفرضية الرئيسية على التوالي:

الفرضية الرئيسية: ليس هناك علاقة بين الاصلاحات المصرفية واستخدام عناصر الاقتصاد الرقمي في البنك محل الدراسة.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (2-10) نتائج اختبار المتوسط الحسابي لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الإدارة المالية للبنك الوطني الجزائري وكالة الوادي.

الفقرة	قيمة المتوسط الحسابي	قيمة الانحراف المعياري	النتيجة
الفرضية الرئيسية	2.68	0.06	لها دلالة إحصائية

بين الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المحسوب تساوي2.68 وهي أكبر من 2 وعليه وتبعا لنفس قاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل الفرضية البديلة، يعني

أن هناك دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الإدارة المالية للبنك الوطني الجزائري وكالة الوادي.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى

-يمكن أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين خدمة البنك محل الدراسة.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11.2: نتائج اختبار المتوسط الحسابي لعلاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتحسين خدمة البنك محل الدراسة.

الفقرة	قيمة المتوسط الحسابي	قيمة الانحراف المعياري	النتيجة
الفرضية الأولى (فقرات المحور الأول)	2.74	0.3	لها دلالة إحصائية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات التي جمعت بالاستبيان وبالاعتماد على نتائجSPSS

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام المحسوب يساوي2.74 وهي أكبر من 2 وعليه وتبعا النفس قاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل الفرضية البديلة، يعني أن هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحسين خدمة البنك محل الدراسة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي: يمكن أن تساهم استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي في إرضاء عملاء البنك محل الدراسة. نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 12.2: نتائج اختبار المتوسط الحسابي لعلاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في استخدام اساسيات الاقتصاد الرقمي في إرضاء عملاء البنك محل الدراسة

الفقرة	قيمة المتوسط الحسابي	قيمة الانحراف المعياري	النتيجة
الفرضية الأولى (فقرات المحور الثاني)	2.66	0.41	لها دلالة إحصائية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات التي جمعت بالاستبيان وبالاعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول رقم13.2 أن قيمة المتوسط الحسابي المحسوب يساوي2.66 وهي أكبر من 2 وعليه تبعا لنفس قاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل الفرضية البديلة، يعني أن هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال في استخدام اساسيات الاقتصاد الرقمي في إرضاء عملاء البنك محل الدراسة.

خلاصة الفصل

يعتبر البنك الوطني الجزائري قد نجح على مر السنوات الخمسين، في ترك بصمته الخاصة على الصعيد الاقتصادي والمالي للبلاد، فقد تم تكليفه غداة إنشائه مباشرة بعد الاستقلال، بتمويل متطلبات الاقتصاد الاشتراكي آنذاك، وهذا بمرافقة عدة قطاعات حساسة وإستراتيجية كالزراعة والصناعة.

وقد كان التطور والمكانة المتنامية التي بلغها البنك الوطني الجزائري خلال بداية الثمانينات من القرن الماضي، والذي ترجم على الأرض بتطور نطاق عمله وتوسع شبكته التجارية التي بلغت آنذاك

216 وكالة وراء قرار السلطات العمومية بمباشرة إعادة هيكلته خلال سنة1982، وهذا بإنشاء مؤسسة مصرفية جديدة مخصصة لتمويل القطاع الزراعي والتنمية الريفية.

من خلال هذا الفصل فقد قمنا بدراسة واقع استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) لوكالة الوادي، من خلال استبيان موجه لعملاء البنك في ولاية الوادي، من اجل تحليل البيانات قمنا باستعمال برنامجspss17.0 ومن خلاله اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية:

المتوسطات والانحراف المعياري لفرضيات الدراسة بهدف الكشف على اتجاهات أفراد العينة تجاه أسئلة الدراسة فقد تحصلنا على النتائج التالية:

1 أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط ذات دلالة قوية بين متغيري تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين خدمة البنك محل الدراسة مما يؤكد على أن استخدام عناصر الاقتصاد الرقمي من أجل تحسين أداء البنك.

2 أظهرت النتائج ارتفاع قيم المتوسط الحسابي لكل من الأسئلة التي تتعلق بتحسين تساهم استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي في إرضاء العملاء محل الدراسة، مما يدل على أن هناك دور إيجابي التكنولوجيا المعلومات في إرضاء العملاء.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع متطلبات مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري لوكالة الوادي، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى متطلبات مراجعة الحسابات كمدخل للاقتصاد الرقمي في تحسين الخدمات البنكية، وذلك من خلال فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، بالاعتماد على المنهج والأدوات المشار إليهما في المقدمة وفي الدراسة التطبيقية انطلاقا من الفرضيات المعتمدة.

حيث تعرضنا في الفصل الأول ماهية مراجعة الحسابات وكذا مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر وذلك من خلال التعرض إلى الجوانب النظرية. بالإضافة إلى متطلبات وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

أما في الفصل الثاني الموسوم بعنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالة الوادي، حيث تعرضنا فيه إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري لوكالة الوادي، وذلك من خلال تقديم استبيان موجه لزبائن البنك بولاية الوادي.

النتائج

وبعد إتمام الدراسة خلصنا إلى مجموعة من النتائج:

- معرفة علاقة الاقتصاد الرقمي بالمراجعة من خلال المتطلبات العلمية للمراجعة في ظل الاقتصاد الرقمي
- ضرورة تطوير إمكانيات مراجعة الحسابات والعناية بالتعليم المهني المستمر والتواصل مع التطورات السريعة في الاقتصاد الرقمي.
- يوجد عديد من التحديثات لمهنة المراجعة على الإقتصاد الرقمي من ما هو متعلق بجانب التأهيل العلمي والعملي ومنها ما هو متعلق بالجانب الضريبي والقانوني.
- أحدث الاقتصاد الرقمي من التغيرات في علم الاقتصاد والعديد من الميادين.
- ضرورة إلمام المراجع بمخاطر المراجعة لإمكانية تفاديها ومعالجتها.
- العمل على إدراج مواضيع ذات علاقة بمراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي في المناهج الدراسية في الجامعات.

- ضرورة أن يكون المراجع ملما بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يصورها المختلفة وخاصة التداول الالكتروني للبيانات.
- تدريس تقنيات الإقتصاد الرقمي في تربص ميداني ونظري للحصول على شهادة مراجع.

آفاق الدراسة

نظرا أحداث والموضوع وقلة المصادر لم نتكلم عن كل جوانب متطلبات مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي حيث يمكن للباحثين في المستقبل التحدث عن سبل وآليات تطوير مراجعة الحسابات ومتطلباتها في ظل الاقتصاد الرقمي واستغلالها في دعم والنهوض بالاقتصاد الوطني وهي من شأنها محاربة الجريمة والفساد الإداري وكذلك أثر تطبيق التكنولوجيا الحديثة على كفاءة المؤسسة الجزائرية.

نقترح دراسة مواضيع من شانها إعطاء هذا الموضوع أكثر أهمية في الجزائر وهي:

- الاقتصاد الرقمي وأثره على الاقتصاد الوطني.
- تحديثات مراجع الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي.
- الاقتصاد الرقمي مظاهره وتحدياته.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

1-يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر، عمان الأردن، 2007.

2-أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر، عمان الأردن، ط1، 2009.

3-القاضي حسين، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية، دار الوراق للنشر، الأردن، 1999.

4-أشتيوي أمين عبد السلام، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة للنشر، بيروت لبنان، ط'، 1996.

5-محمد سمير الصيان، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1990.

6-مصطفى يوسف الكافي، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط1، عمان الأردن، 2014.

7-زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2009، ص ص 211-212.

8-خالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار التشغيل للنشر، الأردن، 1998.

9- من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بنك bna.

2-الرسائل الجامعية

1-محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، فرع محاسبة وتدقيق، علوم تجارية، جماعة الجزائر 3، 2010.

2-المواقع الالكترونية

1-الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-12-2015

مدونة محمد صالح الفرا www.sqara.wordpres.com_auditt

2-الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-11-2015.

http : www.acc4arab.com –acc-showthread.php181 ur3ah9luj

3-الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-12-2015

http :www.accarab.accarab.com

4- موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz .

3-المقالات والمجلات

1-فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الانترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

2-نجم عبود نجم، الادارة الالكترونية "الاستراتيجية والوظائف والمشكلات ", دار المريخ، المملكة العربية السعودية.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Jean Dhenin , 50th D’ initiation a l’économie d’entreprise , Edition Beral, Paris, France, 1998.
2- Solomon, The theory of financial management, Newyork university, Press, 1963.
3- Gitmanl.J, Principales of managerial finance, Newyork har pered row publishers,1976.
4- Oslan.D Contry, Decision support models and expert system, Mac Milan, Newyork,1990.
5- Lasray, Economie D’entreprise, Imprimerie ES Essalem, Alger,2001.
6- Turgeon Bernard, La pratique du management, Mac Grow, Canada,2ed, 1989.
7- Daniel Sopel, Les Edition d’organisation d’entreprise, Paris, 1997.
8- Coopers Lybrend, la nouvelle pratique du contrôle interne organisation, Paris, 5eme Édition, 2000.

9- Banque Extérieure d’Algérie(2011).Direction des Moyens de Paiement E-Banking .Algerie..
10- Philip KOTLER et Bernard DUBOIS, Marketing Management, 11 eme éditions, public union édition,paris, 2000 .
11- Michel Badoc, Bertrand lavayssiére, Emmanuel Copin, E-marketing de la banque et de l'assurance,2éme édition, Edition d'organisation, paris,1998 – 2000,p44
12- SAMIR ADJ ALI, Le"commissaire aux comptes: caractéristique et missions" Revue algérienne de comptabilité et audit, Société nationale de comptabilité n°03, Alger 3eme trimestre, 1994, p:10.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: محاسبة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

للطلبة: منصوري محمد الأمين

زين محمد الزين

زين ياسين

بعنوان: متطلبات مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي

سيدي سيدتي

في إطار تحضير مذكرة ماستر ارجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في اثراء موضوع بناء من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة كزبائن دائمين او كمتعاملين اقتصاديين معها، حول موقفكم من أهمية متطلبات مراجعة الحسابات في ظل الاقتصاد الرقمي في الجزائر

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع علامة (*) امام الخانة المناسبة لكل سؤال.

تفضلوا سيدي سيدني فائق التقدير والاحترام.

معلومات عامة

1- **الجنس:** ذكر انثى

2- **السن:** اقل من 30 سنة 31-40 أكثر من 50

3- **الشهادة المحصل عليه:** شهادة علمية شهادة مهنية لا شيء

4- **الوضعية المهنية:**

إطار موظف موظف تاجر طالب عامل متقاعد

5- طبيعة التعامل مع البنك الحساب البنكي:

حساب تجاري حساب شخصي أخرى

6- اقدمية التعامل مع البنك:

اقل من سنة 01-02 سنة 03-04 سنة أكثر من 04 سنوات

7- أسباب اختيار التعامل مع البنك:

جودة الخدمة المقدمة اسعار مناسبة تكنولوجيا متطورة أخرى، حدد.....

8- عنوان بريدك الالكتروني (اختياري).....

أولا: قياس دور أساسيات الاقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) في تحسين نوعية الخدمة.

الرقم	العبارات	التكرار			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		موافق	غير موافق	محايد			
01	تشعر أن البنك يمتلك مكونات تكنولوجية حديثة ومتطورة تواكب التطورات الحالية.						
02	يتواصل البنك الذي تتعامل معه من خلال موقع الكتروني خاص به						
03	ترى بأن المعلومات التي يقدمها موقع الالكتروني للبنك تتلاءم واحتياجاتك المختلفة						
04	الموقع الالكتروني للبنك كفيل بتقديم خدمات جيدة للزبون						
05	يقوم البنك بإصدار نشرات الكترونية تضم كافة المعلومات المتعلقة بنشاطاته						
06	تلجأ للخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك خلال أيام العطل أو السفر أو الأعياد						
07	تشعر بأن الخدمات الالكترونية التي يقدمها البنك يتم تحديثها وتطويرها عبر موقعه الالكتروني باستمرار						
08	تواجهك أي مشاكل عند استخدامك (موقع – بريد) البنك						
	المتوسط الحسابي العام						

ثانيا: قياس أثر استخدام أساسيات الاقتصاد الرقمي على رضا العملاء

الرقم	العبارات	التكرار			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		موافق	غير موافق	محايد			
01	ساهمت الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنك في تقديم تسهيلات عند فتح حساب لدى البنك أو دراسة ملف قرض						
02	ساهمت الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنك في التجاوب معك من خلال التحصيل والشكاوى وطول فترة الانتظار						
03	يتيح الموقع الإلكتروني للبنك على تصميم مخطط اتصالي معك						
04	هناك خطورة عند تقديم معلوماتك الشخصية عبر بريد أو موقع البنك						
05	يحرص الموقع الإلكتروني للبنك على تحقيق الجودة في الخدمات البنكية						
06	ساهمت الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنك على تجنب سلبيات تقسيم العمل وتقديم الخدمة في وقت أقصر						
07	تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في ترسيخ ثقافة تسييرية وثقافة الجودة في كل خدمة من خدمات البنك						
08	ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحقيق أبعاد جودة الخدمات البنكية						
	المتوسط الحسابي العام						

شكرا على حسن تعاونكم

ملخص

تهدف الدراسة الى التعرف الى مدى ترقيم مهنة مراجع الحسابات بالجزائر في ظل الاقتصاد الرقمي في الجزائر وتبيان أثره على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، وهذا من خلال مراجعة وطرح أسئلة في شكل استبيان لمجموعة من زبائن بنك الجزائر BNA، تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسات النظرية، وقد خلصت هذه الدراسة على ان مهنة مراجع الحسابات متطلبات يجب أخذه بعين الاعتبار في ظل الاقتصاد الرقمي.

كما أنه يوجد العديد من التحديات لمهنة المراجعة الناشئة عن الاقتصاد الرقمي منها ما هو متعلق بالتأهيل العلمي والعملي والقانوني والتكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: مراجع الحسابات، الاقتصاد الرقمي، استبيان.

Abstract

The study aims to identify the extent to which the auditor profession in Algeria has been numbered in light of the digital economy in Algeria and to show its impact on the traditional model of auditing, and this is through reviewing and asking questions in the form of a questionnaire for a group of Bank of Algeria BNA clients, which was designed based on previous studies and theoretical studies. This study concluded that the profession of auditor is a requirement that must be taken into consideration in light of the digital economy.

There are also many challenges to the audit profession arising from the digital economy, including those related to scientific, practical, legal and technological qualifications.

Keywords: auditor, digital economy, questionnaire